Document: EB 2006/89/INF.2
Date: 22 November 2006
Distribution: Restricted
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

جمهورية غواتيمالا

تنفيذ الدورة الأولى من برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباثيس الممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Enrique Murguia
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2341-5459-06-39+
بريد إلكتروني: e.murguia@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374-5459-06-39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تنفيذ الدورة الأولى من برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباثيس الممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة

1- الغرض من هذه المذكرة الإعلامية هو الامتثال للفقرة 13 من الآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1) التي تنص على أنه "فيما يتعلق بكل آلية إقراضية ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستنتقل إلى الدورات التالية أو تلغيها أو ترجئها. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علما بقرارها".

أولا – مقدمة

2- الهدف الكلي للآلية الإقراضية المرنة هو إدخال مزيد من المرونة على تصميم مشروعات الصندوق وتنفيذها من أجل: مواءمة أطر المشروعات الزمنية مع توخي الأهداف الإنمائية طويلة الأجل عندما يتبين أن الأمر سيقتضي فترة تنفيذية أطول لتحقيق تلك الأهداف؛ وتعظيم مشاركة المستفيدين الموجهة نحو الطلب؛ وتعزيز تنمية قدرات القواعد الشعبية. وتتضمن الجوانب المحددة من الآلية الإقراضية المرنة: (i) تحديد فترات أطول للقروض (10–12 سنة) للسماح بتحقيق أهداف إنمائية مستدامة؛ (ii) عملية تصميم متواصلة ومتطورة عن طريق تنفيذ دورات منتظمة مدتها ثلاث إلى أربع سنوات؛ (iii) تحديد شروط لازمة واضحة – أو "منطلقات" – للانتقال إلى الدورات التالية.

3- تقدم المذكرة الإعلامية معلومات عن التقدم المحرز في برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباثيس في تحقيق متطلبات الانطلاق في دورته الأولى. وترتكز محتويات المذكرة على نتائج بعثة الصندوق التي أرسلت في يونيو/حزيران 2006.

ثانيا – الخلفية

استراتيجية الصندوق للتعاون مع غواتيمالا

4- خلال السنوات العشر الأخيرة استهدفت الاستراتيجية القطرية للصندوق في غواتيمالا الحد من الفقر مع العمل في الوقت نفسه على إعادة السلام إلى المناطق التي مزقتها الحروب وعلى إعمارها وتنميتها. ومنذ 1995 ظل الصندوق والحكومة يعملان، فور البدء في مفاوضات السلام، في المناطق المتأثرة بالحرب. والصندوق الوطني للسلام الذي أنشئ بموجب اتفاقات السلام هو المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المديريات المتأثرة بالحرب. أما الآن في ظل أوضاع سياسية تتميز بدرجة أكبر من الديمقراطية، فقد أعيد توجيه الجهود نحو إتباع نهج برنامجي يطبق على نطاق القطر ويكون شاملا في مواجهة الفقر الريفي والتنمية الريفية. وقد تطورت استراتيجية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في البلد فانتقلت من نهج للمشروعات إلى نهج برنامجي في محاولة لتحقيق ما يلي: (i) تركيز جهود الحد من الفقر على السكان الأصليين وغيرهم من السكان الريفيين الضعفاء؛ (ii) تقوية القدرات التشغيلية لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر عن

طريق إنشاء برنامج إنمائي ريفي على نطاق القطر مع الإفادة من التجارب الميدانية لأنشطة الصندوق الوطني للسلام.

5- رغم أن برنامج لاس فيراباثيس، الذي تمت الموافقة عليه في ديسمبر/كانون الأول 1999، يعد رائدا في هذه الجهود الإنمائية الريفية على نطاق القطر، فقد أيد المجلس التنفيذي للصندوق في الدورة الثامنة والسبعين لدى استعراض وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (أبريل/نيسان 2003)، النهج المتبع في البرامج وأوصي، ضمن أمور أخرى، باستخدام اتفاقات السلام كوسيلة لتقديم الدعم المتواصل لأنشطة الصندوق في مجال الحد من الفقر. وتمشيا مع هذا النهج ومع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006، وافق المجلس التنفيذي على البرنامج الوطني للتنمية الريفية – المرحلة الأولى: المنطقة الغربية (في سبتمبر/أيلول 2003)، وتلاه في ديسمبر/كانون الأول 2004 البرنامج الوطني للتنمية الريفية: المنطقتان الوسطى والشرقية. يقدم هذان البرنامجان التكميليان بالإضافة إلى برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباثيس الدعم من أجل إنجاز الخطة الحكومية الوطنية للفترة 2004–2008 التي تتضمن جدول أعمال استراتيجي شامل للتنمية الريفية المتكاملة. والبنود ذات الأولوية العالية في الخطة الحكومية هذه هي الحد من الفقر والفقر المدقع، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية وكذلك يتضمن جدول الأعمال الاستراتيجي للتنمية الريفية الذي تطبقه الحكومة المنطلقات الرئيسية للتنمية الريفية المتكاملة مع مراعاة المساواة والتمايز بين الجنسين والاهتمامات الثقافية والإدارة اللامركزية للأقاليم والربط بين القطاعين الحضري والريفي.

برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباثيس

6- وافق المجلس التنفيذي على تمويل برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباثيس في 8 ديسمبر/كانون الأول 1999، وأصبح البرنامج ساري المفعول في 6 سبتمبر/أيلول 2001. وتقدر التكاليف الإجمالية للبرنامج بمبلغ 26.0 مليون دولار أمريكي. ومصادر التمويل هي: الصندوق (15.0 مليون دولار أمريكي) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (5.0 ملايين دولار أمريكي). والحكومة (3.7 مليون دولار أمريكي)، والمستفيدون (2.3 مليون دولار أمريكي). ويتولى الصندوق الوطني للسلام المسؤولية العامة عن البرنامج؛ وتتحمل وحدة تنسيق البرنامج المسؤولية عن تنفيذه، بينما يؤدي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دور المؤسسة المتعاونة. وقد وافق رئيس الصندوق على تمديد المرحلة الأولى حتى 6 سبتمبر/أيلول 2006.

7- الهدف العام للبرنامج هو الحد من الفقر الريفي بين الفلاحين الذين يعيشون في بيئات للموارد الطبيعية هشة جدا في أفقر بلديات مديرية لاس فيراباثيس. أما الأهداف المحددة التي يرمي إليها البرنامج، فهي: (أ) زيادة إيرادات الفلاحين من السكان الأصليين عن طريق تعزيز ودعم الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخول؛ (ب) تعزيز وتوطيد منظمات الفلاحين بغية تقوية المؤسسات المحلية؛ (ج) تحسين فرص وصول السكان الريفيين إلى الخدمات المالية الريفية؛ (د) إدخال وتطبيق نهج مراع للتمايز بين الجنسين في جميع أنشطة البرنامج؛ (هـ) تحسين وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية لصالح الأجيال المقبلة عن طريق تطبيق ممارسات مستدامة لصون الموارد الطبيعية؛ (و) التشجيع على دمج المجتمعات المحلية الريفية في تيار الاقتصاد المحلي والوطني.

8- تشمل منطقة أنشطة البرنامج التي تبلغ مساحتها 000 63 كيلومتر مربع تسع بلديات في مديرية ألتا فيراباث (كابون، تشال، فراي بارتولوميه دي لاس كاساس، لانكين، لاتنتا[1]، بانثوس، سيناوو، تماوو، توكورو،) وأربع بلديات في باخا فيراباث (كوبولكو، بورولا، رابينال، سان ميجيل تسيكاخ). ويبلغ عدد سكان المنطقة حوالي 000 356 نسمة، 90 في المائة منهم ريفيون بما فيهم "اللادينو" (الفلاحون غير الهنود) وسكان مجموعات عرقية محلية مختلفة يغلب فيها "الجيجتشي" و"الأتشي" و"البوكومتشي". ويقع مكتب تنسيق البرنامج في كوبان، وهي عاصمة مديرية ألتا فيراباث، وللبرنامج ثلاثة مكاتب إقليمية في مدن رابينال (المرتفعات الجافة في باخا فيراباث)، وسان أجوستين لانكين (المنطقة الوسطى في ألتا فيراباث) وسانتا كتالينا لاتنتا (الأراضي الواطئة في ألتا فيراباث).

9- صمم البرنامج وتمت الموافقة عليه بموجب الآلية الإقراضية المرنة، ويجري تنفيذه من ثم في دورتين رئيسيتين (دورة البدء/الإنشاء ودورة التكثيف) تكملهما مرحلة للتوطيد والانتقال. ومن المتوقع أن يستغرق البرنامج عشر سنوات. وقد مددت الدورة الأولى لسنة بعد أن حددت لها في البداية أربع سنوات، واستكملت في سبتمبر/أيلول 2006.

10- طبقا للإجراءات التشغيلية للآلية الإقراضية المرنة، أرسلت بعثة استعراض في يونيو/حزيران 2006 لتقدير أنشطة الدورة الأولى من البرنامج ولتبين نتائجها وآثارها الأولية. ولهذا الغرض أوفدت بعثة قام أعضاؤها بزيارات ميدانية إلى منطقة البرنامج، وعقدوا اجتماعات رئيسية مع المستفيدين، والموظفين التقنيين، وإدارة وحدة تنسيق البرنامج، والسلطات المحلية، ومقدمي الخدمات وغيرهم من الشركاء والأطراف المعنيين؛ كما التقت ممثلي الصندوق الوطني للسلام ومديرية الائتمان العامة في وزارة المالية. واستنتجت البعثة أن أهداف المنطلقات المنتقاة (المؤشرات) للانتقال من الدورة الأولى من البرنامج إلى الدورة الثانية قد تحققت.

ثالثا – أداء البرنامج خلال الدورة الأولى

منطلقات الدورة الأولى

11- طبقا للهدف الإنمائي الكلي المنصوص عليه، فإن برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباثيس يستهدف ويؤيد الجهود الإنمائية لأفقر المجتمعات المحلية في منطقة البرنامج. ورغم أن البرنامج قد حقق منطلقات الانتقال إلى الدورة الثانية كما يتبين من الجدول الوارد في الملحق، فينبغي التأكيد على أن:

(أ) النتائج المحرزة في أحد عشر مؤشرا من بين المؤشرات الخمسة عشر أعلى من الأهداف المحددة للدورة الأولى. ومن تلك المؤشرات عدد لافت للانتباه: (i) خمسة وأربعون في المائة من النساء المستهدفات هن الآن أعضاء في المجموعات المستفيدة، (هو ما يمثل تقدما بنسبة 225 في المائة قياسا إلى الأهداف المحددة)؛ (ii) تتلقى 258 منظمة (40 زائد 218) دعما لبناء القدرات (400 في المائة و872 في المائة على التوالي)؛ (iii) توجد الآن 31 مجموعة تضطلع بمشروعات إنتاجية وتدر بالفعل زيادات في الدخل بين المنتسبين إليها عن طريق تجهيز الإنتاج وإضفاء السمة

[1] أنشئت بلدية لاتنتا مؤخرا؛ وكانت أراضيها جزرا من بلدية بانزوس.

التجارية عليه (310 في المائة من التقدم)؛ وهناك الآن 1892 أسرة مستفيدة تضطلع بمشروعات إنتاجية في إطار البرنامج (270 في المائة)؛

(ب) حقق البرنامج الهدف المتوقع في إطار المؤشر الرئيسي للفقر، وهو ما يدل على أنه يجري إحراز تقدم في تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين المستهدفين في منطقة البرنامج. يدل على ذلك أن: (i) 40 في المائة من أعضاء المجموعات المدعمة (بدلا من نسبة الثلاثين في المائة المتوقعة كما حددت عند إجراء التقييم) لم يعودوا يعيشون تحت خط الفقر المدقع؛ (ii) وأنهم يشتركون في أنشطة مدرة للدخل روج لها البرنامج (113 في المائة من أهداف التقدير)[2]؛

(ج) هناك مؤشران متصلان بإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام يقلان عن الهدف المتوقع، بينما لم يحدث أي تقدم بالنسبة لمؤشرين آخرين يتعلقان بالخدمات المالية. وفيما يلي تقدير لهذه الحالات الخاصة.

إدارة الموارد الطبيعية

12- نفذت عدة أنشطة في إطار هذا المكون الفرعي – تشمل إدارة الموارد الطبيعية وإعادة التشجير على أساس المناطق، والوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها، والترويج للمواقد الاقتصادية من حيث استهلاك الوقود، وإجراء تقديرات بيئية في مواقع محددة. غير أن التقدم المحرز حتى الوقت الحاضر يدل على أن أهداف التقدير لا يمكن بلوغها. والمسألة الرئيسية هنا هي تصميم المشروعات على نحو يتسم بعدم الكفاية والتفاؤل المفرط فيما يتعلق، بين أمور أخرى، بقلة الأراضي المتاحة لإعادة التشجير في حدود أراضي بعض المجتمعات المحلية ومزارع أصحاب الحيازات الصغيرة.

13- تم الاعتراف بناء على ذلك بأن الدورة الثانية من برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباثيس ينبغي أن تركز على تعزيز وإنشاء أنظمة زراعة حراجية مناسبة تشمل الفاكهة وغير ذلك من النباتات المعمرة المرتبطة بالمحاصيل السنوية. كما ينبغي للبرنامج تشجيع الأنشطة المتصلة بما يلي: (i) المناطق الشجرية سريعة النمو كمصدر للحطب اللازم لمجففات البن وغير ذلك من أوجه الاستخدام؛ (ii) صون التربة والمياه وحماية الغابات الطبيعية، وهو ما ينبغي تنفيذه بالشراكة مع البلديات؛ (iii) حماية الأراضي شديدة الانحدار كوقاية من الكوارث الطبيعية المتصلة بالعواصف. ومن الممكن جعل ذلك جزءا من أنشطة التدريب والمساعدة التقنية والتوسع في الزراعة العضوية والممارسات الزراعية الأخرى، وهي جميعها مستهدفة في تصميم عملية التقدير.

الخدمات المالية الريفية

14- يتضمن هذا المكون، كما صمم في البداية، أنشطة مختلفة ومترابطة في إطار مكونين فرعيين: (أ) تقوية المؤسسات المالية الوسيطة مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز ثقافة الادخار وتعبئة المدخرات؛ (ب) تقديم الائتمانات بالإضافة إلى تمويل القروض الزراعية الصغرى والمتوسطة وطويلة الأجل، وتوفير موارد لعمليات المستويين الأول والثاني التي يضطلع بها المصرف الوطني للتنمية الريفية في

[2] رغم أنه لم تجر بعد أي دراسة شاملة عن الفقر في منطقة البرنامج، فقد قدر هذا المؤشر على نحو غير مباشر بناء على دراسات ومقارنات محددة أجريت بالتوازي مع الدراسة الأساسية.

البلد. كما كان من المتوقع عند إجراء التقدير أن البرنامج في الدورة الثانية سيستخدم جزءا من موارد الصندوق الاحتياطي للتوسع في عملياته. وكان من المفترض أن يتولى المصرف الوطني للتنمية الريفية إدارة صندوق الائتمان كمؤسسة مالية من المستوى الثاني طبقا لاتفاق خاص بصندوق ائتماني بين الصندوق الوطني للسلام والمصرف.

15- لم تنطلق الأنشطة المدرجة في إطار هذا المكون بسبب التأخير في تنفيذ دراسة تشخيصية أساسية استكملتها في مايو/أيار 2006 وحدة تنسيق البرنامج بدعم من منحة قدمها الصندوق إلى البرنامج الإقليمي للخدمات المالية الريفية. واستخلصت الدراسة أنه لم يعد هناك حاجة إلى إنشاء صندوق ائتماني جديد في الإقليم. غير أن الدراسة أظهرت قيودا معرقلة بعينها تحد من إمكانية وصول مجهزي المنتجات الزراعية ومنظمات المستفيدين المحليين إلى الائتمانات، وأوصت باستخدام قرض الصندوق في إطار فئة الائتمان بغية تنشيط نوع جديد للخدمات المالية الريفية في منطقة البرنامج. وينبغي، بناء على ذلك، إجراء دراسة محددة جديدة – في أقرب وقت ممكن خلال دورة البرنامج الثانية – بغية تحديد الأدوات والآليات المالية المناسبة التي ينبغي استعمالها.

مؤشرات الإطار المنطقي

16- بالإضافة إلى الإنجازات الرئيسية الموجزة في الجدول الوارد في الملحق، هناك نتائج مفصلة أخرى تتضمن:

(أ) تخرج 92 مستفيدا (62 من الذكور و30 من الإناث) من 64 منظمة مجتمعية من ثلاث مراحل للتدريب الذي يعززه البرنامج (1½ سنة). وشارك في هذا البرنامج أو يشارك فيه حاليا عدد إضافي من المستفيدين يبلغ 232 (168 من الذكور و64 من الإناث) من 126 منظمة مجتمعية؛

(ب) محيت أمية 054 1 امرأة وهن يستطعن الآن القراءة والكتابة (90 في المائة من المشاركات)؛

(ج) تم تشغيل 63 مركزا متنقلا للرعاية النهارية للأطفال. وقد تبين أن هذه المراكز ذات أهمية في تيسير المشاركة النشطة من جانب النساء الريفيات المستهدفات في أنشطة البرنامج. ويعد ذلك بدوره مثالا يدل على الفعالية العالية لنهج البرنامج في مراعاة التمايز بين الجنسين؛

(د) شارك ممثلون لـــ 52 منظمة مجتمعية تضطلع بمشاريع إنتاجية في أنماط مختلفة من التدريب وأنشطة الترويج تشمل: تبادل التجارب، والمناسبات التجارية (الجولات التجارية، واجتماعات الأعمال التجارية، والمعارض التجارية)، وإعداد خطط الأعمال، واستخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات وأدوات الاتصالات (الاتصالات عبر الإنترنت، والوصول إلى مواقع الويب المتخصصة)، وما إلى ذلك؛

(ه) حسن 892 1 (59 في المائة رجال و41 في المائة نساء) دخولهم من خلال اشتغالهم بالتجهيز والتسويق. واستطاع بعض هؤلاء زيادة دخلهم إلى 380 دولار أمريكي في السنة؛

(و) يجري تدريب 40 منتجا من 27 منظمة (مثل منظمات إنتاج البن، والهال، والكاكاو، والحرف اليدوية وغيرها)، و30 موظفا تقنيا يعملون في البرنامج والجهات المشتركة في تنفيذه على الزراعة العضوية؛

(ز) روج البرنامج لإعداد خطط لإدارة الموارد الطبيعية (موارد المياه والغابات والتربة) في جميع البلديات الثلاث عشرة التي يشملها.

رابعا – استراتيجية البرنامج وتشغيله

17- الحكومة ملتزمة كل الالتزام بالأهداف الإنمائية للبرنامج، وبتلبية الاحتياجات المحددة للمستفيدين في المناطق الإيكولوجية الزراعية المختلفة. إلا أنها واجهت مؤخرا صعوبات شديدة في الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإعصار ستان في البلديات المجاورة واستنزاف موارد حكومية في جهود الإعمار. واستجابة لذلك وافق الصندوق على تعديل اتفاقية القرض بحيث تستبعد التوافق المطلوب بين الاستثمارات الحكومية وصرف قرض الصندوق. كما وافق الصندوق في (ديسمبر/كانون الأول 2005) على تقديم منحة قيمتها 000 500 دولار أمريكي لتمويل برنامج خاص لإعادة تنشيط الإنتاج الزراعي في مديرية سولولا.

18- كذلك أبدى الفريق التقني التابع لوحدة تنسيق البرنامج التزاما اجتماعيا رفيع المستوى في أدائهم المهني، وهو ما سمح بتحقيق أهداف البرنامج على نحو يبعث على الرضى. ومن الجوانب الرئيسية التي ينبغي إبرازها في هذا الصدد اشتراك الموظفين التقنيين من منطقة البرنامج القادرين على التحدث بطلاقة بلغة واحدة على الأقل من اللغات الأصلية الثلاث السائدة، وهي القيقشي والبوكومشي والآشي.

الابتكار

19- وضع البرنامج موضع التطبيق استراتيجية تنفيذ فعالة وابتكارية تتألف من: (أ) استهداف المستفيدين المحتملين الذين تم تحديدهم عن طريق تصنيف منظم للمجتمعات الريفية المحلية بحسب مستوى الفقر، وذلك بهدف دعم أفقر الشرائح السكانية؛ (ب) اعتماد المنظمات المجتمعية القائمة منذ استهلال البرنامج (اللجان المجتمعية)؛ (ج) تقوية المنظمات عن طريق تدريب ممثلي المجتمعات المحلية وإعداد تشخيص وخطط إنمائية تشاركية للتنمية المجتمعية؛ (د) إدراج نهج شامل لمراعاة التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة البرنامج؛ (هـ) تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام والزيادات في دخول المستفيدين عن طريق تحضير المحاصيل التجارية الحالية (مثل البن والكاكاو) واستغلالها تجاريا قبل الترويج لمزيد من الإنتاج والإنتاجية أو تنويع المحاصيل؛ (و) إنشاء وإصلاح وتحسين طرق الوصول الريفية وذلك لتلبية الاحتياجات في مجال النقل والمواصلات مع تسهيل التوسع في الإنتاج ونمو الاقتصادات المحلية.

20- نفذت أنشطة البرنامج طبقا لقواعد وإجراءات الصندوق الوطني للسلام التي تتطلب إعداد مشروعات لا تزيد مدتها عن سنة، وإن كانت دورة الموافقة عليها تستغرق ما بين ستة أشهر وثمانية أشهر ونصف. وقد أثرت هذه الدورة الطويلة على كفاءة البرنامج لأن كثيرا من مشروعات الإنتاج الزراعي تمت الموافقة عليها في وقت متأخر ودون اتساق مع دورة المحاصيل الطبيعية. وقد تعرضت أغلبية المشروعات التي تتطلب فترات عادية للتنفيذ تتجاوز السنة (محو الأمية، وتدريب ممثلي المجتمعات المحلية والتنمية الإنتاجية) لعدم الاستمرار في أنشطتها، وهو ما أدى إلى انعدام الثقة لدى المستفيدين وشعورهم بالإحباط وإلى انصرافهم عنها.

نظام إدارة النتائج والأثر

21- يجري تطبيق نظام إدارة النتائج والأثر على نحو سليم منذ 2005، وقد حدد خط أساسي بالنسبة لجميع المؤشرات الرئيسية (مثل الأصول الأسرية، والتغذية، والأمن الغذائي) ومؤشرات الإطار المنطقي. وأكدت الدراسات الأساسية التي أجراها البرنامج انتشار الفقر والضعف بين السكان المستهدفين، كما أنها وفرت المعلومات والبيانات الأساسية اللازمة لتوجيه تنفيذ البرنامج. غير أن المؤشرات المنتقاة عند أجراء عملية التقدير لم تنقح على ضوء متطلبات نظام إدارة النتائج والأثر. وقد أدى ذلك إلى قدر من الارتباك بالنسبة لمتابعة نتائج البرنامج ورصدها وتقييمها، ولكن يجري في الوقت الحاضر معالجة هذه المشكلة.

خامسا – الاستنتاجات الرئيسية

22- أحرز البرنامج تقدما كبيرا أثناء دورته الأولى فيما يتعلق بأهدافه الإنمائية المحددة والنواتج/النتائج المتوقعة كما عرضت في وثائق المجلس التنفيذي. وفي هذا دليل على أن البرنامج في وضع متين يسمح له بتحقيق أهدافه الإنمائية الكلية مع الحصول في الوقت نفسه على العائدات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة من استثماراته.

23- توصلت بعثة الاستعراض الموفدة في 2006، إلى أن مكونات البرنامج تصلح للتصدي للقيود الإنمائية التي تواجهها المجموعة المستهدفة. وقد نفذت هذه المكونات على نحو مرض بالقياس إلى النتائج المتوقعة. ويترتب على ذلك أنه إن لم تكن هناك حاجة إلى تغيير مجموعة المكونات/المكونات الفرعية خلال الدورة الثانية، غير أن الأمر يقتضي إدخال بعض التعديلات التقنية التشغيلية في المجالات الرئيسية بغية تحسين النتائج والآثار الميدانية الفعلية. وتشمل العناصر التي تتطلب التعديل وتستحق عناية خاصة ومتابعة عن كثب ما يلي:

(أ) تقوية المؤسسات المحلية، وخاصة فيما يتعلق بالآتي: (i) منهجية التقييم ونظام تحديد الدرجات الذي تطبقه وحدة تنسيق البرنامج في عملها المتعلق بدعم المنظمات القاعدية، وهو عمل ذاتي أساسا، ولا يسمح بتحديد دقيق للجوانب الرئيسية التي تتطلب التحسين؛ (ii) تدريب ممثلي المجتمعات المحلية الذي لا يشمل حاليا موضوعات الإدارة؛

(ب) التنمية الإنتاجية المستدامة التي تتطلب زيادة التأكيد على مشروعات إنتاج الأغذية والأمن الغذائي الأسري مع الحرص على مراعاة العادات الثقافية والاحتياجات المحلية. ويستجيب هذا النوع من التركيز لنتائج المسح الأساسي الذي أجري في إطار نظام تقييم النتائج والأثر في مايو/أيار 2006، والذي كشف عن وجود مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وسوء تغذية الأطفال في منطقة البرنامج؛

(ج) إدارة الموارد الطبيعية التي ينبغي أن توجه المزيد من الاهتمام إلى تعزيز وإنشاء النظم المناسبة للزراعة الحرجية وصون التربة والمياه مع تشجيع الأنشطة التي تلبي الاحتياجات المحدودة للمستفيدين ذوي الحيازات الصغيرة وبما يتفق مع احتياجات إدارة الغابات وحمايتها على مستوى المجتمع المحلي والبلديات؛

(د) الخدمات المالية الريفية، وهي مكون لم يبدأ بعد رغم الحاجة والطلب اللذين عبرت عنهما 50 منظمة تتمتع بالجدارة الائتمانية ولديها مقترحات عن مشروعات للتصنيع والاستغلال التجاري الزراعي. وستجري دراسة محددة في أقرب وقت ممكن من بداية الدورة الثانية للبرنامج لتحديد الأدوات والآليات المالية المناسبة.

صرف القرض

24- تنفيذ البرنامج من الناحية المالية يبعث على الرضى. وتقدر نفقات المشروع التي مولها الصندوق خلال الدورة الأولى (حتى 30 سبتمبر/أيلول 2006) بمبلغ 4.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 43 في المائة من إجمالي القرض المعتمد والبالغ 10.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وكذلك وصلت مساهمة من الحكومة إلى 42 في المائة من الالتزامات المعلنة. وعلى وجه الإجمال تتمشى هذه النتائج مع تقديرات عملية التقدير الأولى التي توقعت تحقيق نسبة 38 في المائة من الاستثمارات الكلية بحلول نهاية دورة التنفيذ الأولى.

25- كما هو الحال بالنسبة لمكونات البرنامج حددت فئات صرف قرض الصندوق تحديدا مناسبا ووضعت موضع التطبيق، وهي من ثم في غير حاجة إلى تعديل. وستجرى إعادة تخصيص أموال القرض على النحو المعتاد من الصندوق الاحتياطي والفئات غير المخصصة من أجل تغطية فئات خدمات العقود، والتدريب، والتكاليف الإضافية وتكاليف التشغيل.

سادسا – نحو الدورة الثانية

أموال الاستثمار المتاحة

26- تبلغ أموال الصندوق المتاحة للدورة الثانية التي ستصبح نافذة المفعول في أكتوبر/تشرين الأول 2006 ما يعادل 6.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويشمل التمويل الإضافي المتاح 2.4 مليون دولار أمريكي من صندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومساهمة الحكومة التي تبلغ 0.3 مليون دولار أمريكي. ولا تتضمن هذه الحسابات مساهمة المستفيدين المتوقعة والتي سيقدم معظمها نوعا وستخصص للبنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

الدروس الرئيسية التي ينبغي النظر فيها

27- يبرز استعراض إنجازات البرنامج وأدائه خلال الدورة الأولى بعض الدروس التي ستراعى خلال الدورة الثانية من البرنامج، وهي كما يلي:

(أ) **مسح نظام تقييم النتائج والأثر.** أجرى مسح محدد في الدورة الأولى للاستجابة إلى مشكلة انعدام الأمن الغذائي الأسري وسوء تغذية الأطفال في منطقة البرنامج، وسيكون لرصد ومتابعة الاستثمارات والأنشطة المتصلة بذلك أهمية خاصة خلال الدورة الثانية؛

(ب) **الاستهداف.** أدى التصنيف المنهجي الذي قامت به وحدة تنسيق البرنامج للمجتمعات المحلية المستهدفة بحسب خصائص الفقر وما لديها من قيود وإمكانيات إنمائية عملية إلى استهداف المستفيدين وتحديد المنظمات المجتمعية التي ستشارك في البرنامج. ورغم أنه أصبح من المعلوم

أن هذه العملية ينبغي أن تنفذ في أقرب فرصة ممكنة في سياق دراسات خط الأساس، فإن هذا العمل الأساسي الذي تضطلع به وحدة تنسيق البرنامج سيكون ذا أهمية حاسمة في التعجيل بتنفيذ الدورة الثانية؛

(ج) **استراتيجية الإنتاج.** ركزت استراتيجية الإنتاج في البرنامج على إشراك منظمات صغار المنتجين في المنافذ التجارية لمحاصيلهم النقدية وفي سلاسل القيمة المضافة المناسبة في نطاق أسواق محددة بوضوح واتسمت الاستراتيجية بفعالية أكثر من مجرد السعي إلى تحقيق الإنتاج وزيادة الإنتاجية. وقد ثبت أن لذلك أهمية خاصة في ظل حالة انعدام اليقين التجاري السائدة في منطقة البرنامج، لأنه أدى إلى مكاسب في الإيرادات في الأجل القصير. ورغم أن التحليل المفصل قد يبرهن أيضا على درجة أعلى من الفعالية في إجمالي الاستثمارات، فسوف يطبق النهج ويوطد خلال الدورة الثانية؛

(د) **البنى الأساسية الريفية.** أدى التوسع في الطرق الريفية وتحسينها واستثمارات البرنامج في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية دورا حاسما بالنسبة للآثار الأولى من الناحية المجتمعية والتجارية. ومن ثم لم يقتصر التمويل المشترك بشراكة صندوق الأوبك للتنمية الدولية على توفير موارد إضافية، بل ساعد أيضا على تخصيص الأموال بذكاء للمكونات والمهام المختلفة؛

(ه) **الموظفون التقنيون.** أسهم اشتراك الموظفين التقنيين المتخصصين في التنمية الريفية بالإضافة إلى أنهم في الوقت نفسه سكان أصليون في منطقة البرنامج وناطقون أصليون باللغات الأصلية المحلية في امتلاك المجتمعات والمنظمات المحلية للأنشطة، ومن المتوقع أن يكون عنصرا أساسيا طيلة عملية تنفيذ البرنامج؛

(و) **تعزيز القدرات المحلية.** أثبت الجمع بين برامج التدريب والتطبيق العملي للمفاهيم الجديدة (التي استفادها المتدربون في نطاق مشروعاتهم التجريبية المتصلة بالإنتاج) أنه نهج فعال ومن ثم، سيستمر تطبيقه طيلة دورات التنفيذ التالية؛

(ز) **مشاركة النساء.** شملت الإجراءات المحددة التي اتخذت في الدورة الأولى لتمكين نساء الريف من المشاركة على نطاق واسع في عملية تنمية مجتمعاتهن المحلية ومنظماتهن – في ظل ظروف من الفقر المدقع والهامشية الاجتماعية، إنشاء مراكز لرعاية الأطفال ومبادرات الاقتصاد في الجهد بالإضافة إلى برامج محو الأمية. وسوف يستمر تطبيق هذا النهج المجرب في الدورة الثانية.

تدابير الدورة الثانية

28- سيحافظ البرنامج على الاستمرارية اللازمة وإيقاع العمل في المكونات والمكونات الفرعية التي أحرزت تقدما فيها بحيث يستوعب، حسب الاقتضاء، الدروس المستقاة من تجربة التنفيذ. كما ستنفذ وحدة تنسيق البرنامج التدابير المحددة التالية خلال الدورة الثانية:

(أ) تحديد الأنشطة الإضافية المطلوبة لتحسين النتائج في المكونات التي كان فيها التقدم أدنى من المتوقع؛ وتنقيح وتعديل الإطار المنطقي ومؤشرات البرنامج وأهدافه طبقا لذلك. وسيوجه انتباه خاص إلى ما يلي:

(i) تعزيز المؤسسات المحلية: وضع منهجية مناسبة للتقييم ونظام لتحديد الدرجات بغية تعزيز وتوطيد منظمات المستفيدين؛ وتوسيع وتعزيز مضامين برنامج التدريب الخاص بالمجتمع المحلي؛

(ii) تنمية الإنتاج على نحو مستدام: توسيع نطاق وتكرار الأنشطة التي حققت النجاح في إطار مشروعات الأمن الغذائي الأسرية والمجتمعية وتغذية الأطفال؛

(iii) إدارة الموارد الطبيعية: إعادة تحديد نطاق المكون الفرعي – وفقا لمعايير واقعية – والقيام بناء على ذلك بمواءمة أهداف الأنشطة والاستثمارات المحددة لصون التربة والمياه والزراعة الحرجية وحماية الغابات الطبيعية على مستوى المزرعة والمجتمع المحلي والبلدية؛

(iv) الخدمات المالية الريفية: إجراء دراسة خاصة عن القيود التي تعرقل الخدمات المالية الريفية في منطقة البرنامج. ويتم إعادة تحديد استراتيجية هذا المكون وأنشطته وأهدافه. وفي هذا الصدد ستجرى دراسة تفصيلية تبين الخطوات المحددة والجدول الزمني الذي ينبغي اتباعه في صرف الأموال تحت هذه الفئة؛

(ب) التفاوض مع الصندوق الوطني للسلام بشأن تحديد وإقرار دورة مشروع مناسبة لتصميم وإقرار مشروعات برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباثيس التي تبين في التجربة أن معظمها يتطلب فترة تنفيذ أطول من سنة؛

(ج) إعادة تخصيص الأموال، حسبما يقتضي الأمر، داخل فئات الصرف لتغطية الاستثمارات والنفقات المقترحة خلال دورة التنفيذ الثانية.

التوصية العامة

29- ترى إدارة الصندوق أن ثمة أساسا وطيدا للانتقال إلى الدورة الثانية. ولا يزال تصميم البرنامج ملائما لتحقيق الأثر المنشود على مستوى المجتمع المحلي والمساهمة في الأهداف الإنمائية الوطنية والقطاعية. ولا تتطلب أغلبية التغيرات التشغيلية المتوقعة لأنشطة الدورة الثانية تعديل اتفاقية القرض، التي قد يتطلب الأمر تعديلها، بعد تقديم الدراسة الخاصة المذكورة أعلاه عن الخدمات المالية الريفية والتي تعد شرطا لصرف الأموال في إطار هذا المكون.

تقدم البرنامج – منطلقات الدورة الأولى

الهدف	منطلقات السنة الرابعة للبرنامج	الانجازات في السنة الرابعة للبرنامج	
		المقدار	%
الهدف المحدد			
فعالية البرنامج في تحقيق هدفه الرئيسي	30% من أعضاء المجموعة التي يدعمها البرنامج لم يعودوا يعيشون تحت خط الفقر المدقع نظرا لأنهم منخرطون في أنشطة مدرة للدخل	%40	133
	20% من أعضاء المجموعات التي تتلقى مساعدة من البرنامج نساء يعشن تحت خط الفقر المدقع	45% منظمة	225
النتيجة 1			
تدريب وتدعيم الفلاحين والمنظمات الاجتماعية	تدريب 10 منظمات ووصولها إلى مرحلة التدعيم	40 منظمة	400
	25 منظمة تتلقى دعما لتقويتها	218 منظمة	872
النتيجة 2			
خدمات دعم الإنتاج، ضمان حجم الإنتاج وزيادات الإنتاجية	10 مجموعات رسمية تتلقى الدعم من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية	31 مجموعة	310
	10 مجموعات غير رسمية تتلقى الدعم من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية	27 مجموعة	180
النتيجة 3			
تقوية دور النساء في الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية؛ وإنشاء مشاريع تجارية صغرى وتقويتها	إنشاء 15 مجموعة نسائية ريفية، وهي تتلقى التدريب وغير ذلك من الدعم	54 مجموعة	360
النتيجة 4			
الحد من تدهور الموارد الطبيعية، وتجديد موارد حرجية، وزيادة وتنويع طرق حماية الأشجار في المزارع الريفية	150 هكتارا من الغابات الطبيعية تحت إدارة مستدامة	41.4 هكتار	27
	إنشاء 50 هكتارا تحت الزراعة الحرجية	12.9 هكتار	26
	إعادة تشجير 100 هكتار	245.7 هكتاراً	246
النتيجة 5			
تحسين الخدمات المالية الريفية مع زيادة عدد أصحاب الحيازات الصغيرة والمدرجين في أنشطة الائتمان والادخار	وسيطان ماليان يتلقيان تقوية مؤسسية	لا يوجد	0
	إنشاء 60 مجموعة من المنتجين، وهي تعمل وتتلقى الائتمان وتولد المدخرات	لا يوجد	0
النتيجة 6			
دعم أنشطة إنتاجية واجتماعية على صعيد المجتمع المحلي وتحسن في الأحوال المعيشية وفي البنى التحتية للإنتاج والاستغلال التجاري	تنفيذ واستكمال 20 مشروعا إنتاجيا أو اجتماعيا	85 مشروعا (*)	425
	700 أسرة أفادت من المشروعات	1 892	270
	20% من الأسر المستفيدة ترأسها نساء	45% من النساء المستفيدات (**)	225

(*) تشمل المشروعات الخمسة وثمانون التي نفذت و/أو ما زالت قيد التنفيذ: 52 مشروعا للإنتاج المستدام، ومشروعين يتصلان بالأمن الغذائي، و31 مشروعا تتصل بالاستثمارات الاجتماعية الاقتصادية. وقد أفادت هذه المشروعات في مجملها 258 منظمة (رسمية وغير رسمية) من 309 مجتمع محلي.

(**) في منطقة البرنامج لا ترأس النساء إلا حوالي 4% من الأسر. والمؤشر لم يعبر عنه تعبيرا سليما، ومن ثم كان التقدم المحرز المبلغ عنه يشير إلى النساء المستفيدات مباشرة من الاستثمارات الاجتماعية والإنتاجية.